

2136

## من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع: الخصم من المورد بعنوان القيمة الزائدة العقارية  
المرجع: مكتوبكم بتاريخ 26 نوفمبر 2014

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن شركتكم " " اشترت مقسما من السيد " " بموجب عقد مسجل بتاريخ 12 جوان 2014 وذلك لبناء المصحة، مبينين أن المقسم موضوع عملية التفويت داخل في مثال التهيئة العمرانية غير أن مالك المقسم اعترض على إنجاز أي خصم من المورد على المبلغ الراجع له مدّعا أن عملية التفويت المذكورة لا تخضع للخصم من المورد، فطلبتكم معرفة هل تخضع العملية المذكورة للخصم من المورد؟ وفي صورة الإيجاب، ما هي النسبة المطبقة؟

جوابا، يشرفني إعلامكم أن كلّ عمليات التفويت في العقارات المبنية والعقارات غير المبنية التي يشملها ميدان تطبيق الخصم من المورد كما تمّ ضبطه بالفصل 52 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات تخضع للخصم من المورد بنسبة 2.5% بإستثناء الحالات المنصوص عليها بالفصل 27 من نفس المجلة.

بالتالي وفي الحالة الخاصة، وباعتبار أنّ عملية التفويت في المقسم موضوع مكتوبكم غير واردة ضمن الإستثناءات المذكورة أعلاه فهي تكون محلّ خصم من المورد بنسبة 2.5% يحتسب على أساس المبلغ الخام المدفوع للمعني بالأمر.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

المدير تفويض من الدراسات

والتشريع الجبلي

الإمضاء: خبيبة جراد اللواتي